﴿قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ۚ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٥١﴾﴾ [يوسف: 51]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

المُبادَرةُ في بَحْثِ المَظالِمِ مَسؤوليّةٌ واجِبةٌ

لمّا ذكر الله تعالى في الآية السّابقة إباءَ يوسفَ ﷺ الخروجَ منَ السّجن قبل تبيُّنِ الحقيقةِ بمُساءَلة الملِك للنّسوةِ اللّاتي افْتَتَنَّ به، ذكَر هنا ما فعلَه الملكُ من إحضارهنّ واستجوابهنّ.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿خَطْبُكُنَّ﴾: أصل (خطب) يدلُّ على مُراجعةِ الكلام بين اثنيْنِ بالخطاب، ومنه التّخاطُبُ والمُخاطَبةُ، والخطْبُ هو الشّأنُ الّذي يَكْثُرُ فيه التّخاطُبُ، صَغُر أو عَظُم، واسْتُعمِل في سببِ الأمْر؛ لأنّ مَدارَ مُجاذَبةِ الخِطاب تكون على السّببِ الّذي به حصَل الأمرُ، واستُعمِل في الأمْر الفادِح؛ لأنّه أمرٌ طارئٌ يتطلّبُ التفاتًا خاصًّا هو جَمْعٌ للذِّهنِ والهِمَّةِ في مواجَهَتِه[1].

2) ﴿رَٰوَدتُّنَّ﴾: راودتُّهُ على كذا؛ أيْ: أردتُّهُ وطلبتُه. والمُرَاوَدَةُ: أن تُنازع غيرَك في الإرادة، فتُريدُ غيرَ ما يُريد، ورَاوَدْتُ فلانًا عن كذا؛ أيْ: صرفتُه عن رأيه، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [يوسف: 32][2]، ومراودةُ الرّجل امرأةً عن نفسها، أوِ المرأةِ الرّجلَ عن نفسه: هي مجارّةٌ ومجاذبةٌ، فالمُراود يحاول جذْبَ الآخرِ مَرّةً بعد مَرّةٍ، وجاء معنى المحاولةِ من صيغة المفاعلةِ ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى

(1) الجوهريّ، الصّحاح، وابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (خطب).
(2) الجوهريّ، الصّحاح، والرّاغب، المفردات: (رود).

﴿هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [يوسف: 23]. وكلُّ مُراوَدةٍ في القرآن فهي مُجارّةٌ ومجاذَبةٌ[1].

3) ﴿حَصْحَصَ﴾: من (حصص)، وهو أصلٌ يدلُّ على وضوح الشّيءِ بانكشاف ما يَغمُره، ومنه الحِصّةُ: النّصيبُ والقطعةُ منَ الجُملة، ومنه الحَصُّ: قطعُ الشّيء واستئصالُه من غيره حتّى يَنكشفَ عنه[2].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

ما ضاعَ حقٌّ وراءَه مُطالِبٌ

أحضرَ المَلكُ النّسوةَ وسألهنّ: ما حالُكنّ عند لقائِكُنّ بيوسفَ ومُراوَدَتِكُنّ له يومَ المُتّكَأ المُعرَّف؟ فأجابَتْه النّسوةُ قائلاتٍ - تبرئةً لأنفسهنّ وتبرئةً ليوسفَ -: حاش للّه أنْ نكون راودناه عن نفْسِه، وحاش للّه أنْ نرميَ يوسفَ بتهمةٍ أو سوءِ ظَنٍّ، فما علمنا عليه من سوءٍ! فلمّا تمّ استجوابُهنّ، وكانتِ امرأةُ العزيز قد أُحضِرتْ في مجلسِ التّحقيق هذا، فسُئِلَتْ كذلك عن يوسفَ وشأنِها معه، فقالتْ: الآن وأنا أعترفُ يظهرُ الحقُّ الخالصُ، وهو أنّي أنا الّتي راودتُّه عن نفسه، لا غيري، وإنّ يوسفَ منَ الصّادقين المُتنزّهين عنِ الكذبِ والخيانةِ وتُهمةِ السّوء[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

مَوقعُ جُملةِ: ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ﴾ ممّا قبْلَه:

طواعيةُ الملِكِ لاقتراحِ يوسفَ عليه السلام دليلٌ على صلاحِه

جملةُ: ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ﴾ استئنافٌ بيانيٌّ ممّا قبْلَه، فإنّه في تقديرِ جوابٍ على سؤالٍ محذوفٍ، كأنّه قيل: ماذا فعلَ الملِكُ

(1) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (رود).

(2) الجوهريّ، الصّحاح: (حصص)، وابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (حص)، وابن منظور، لسان العرب، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (حصص).

(3) ابن عطيّة، المُحرَّر الوجيز: 3/253، وأبو حيّان، البحر المحيط: 6/287، والبقاعيّ، نظم الدُّرر: 10/125، والآلوسيّ، روح المعاني: 6/448.

بعد أنْ بَلغه اقتراحُ يوسفَ ﷺ باستجواب النّسوةِ، فأُجيبَ بالآية محلِّ الشّاهدِ[1].

بَلاغةُ الإيجازِ بحذْفِ ما لم يتعلّقْ به غَرَضٌ:

في المهمّاتِ العامّةِ يُقتَصَرُ على بَحْثِ المُهِمِّ

بين جملة: ﴿ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسۡـَٔلۡهُ﴾، وجملة: ﴿قَالَ مَا خَطۡبُكُنَّ﴾ كلامٌ محذوفٌ اختصارًا، واقتصارًا على خلاصةِ القصدِ، مع وضوح المحذوفِ وعدمِ إبهامِه أو غيابِه عن ذِهنِ السّامع، وتقديرُ المحذوفِ: (فرجع الرّسولُ، وأبلغَ المَلِكَ بما قال يوسفُ ﷺ، فاستدعى الملِكُ النّسوةَ اللّاتي قطّعن أيدِيَهنّ، ثم قال لهنّ ما قال)[2].

نُكتَةُ إسنادِ المُراودَة إلى ضميرِ النّسوةِ:

التّغريضُ بالخصْمِ عندَ إسنادِ السّوءِ إليهِ

أُسنِدتِ المُراوَدةُ إلى ضمير النّسوةِ في قوله تعالى: ﴿رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفۡسِهِۦۚ﴾ مع كوْنِ المُراودةِ واقعةً مِن امرأةِ العزيز لا منهنّ، لتقريرِ بعض الوجوهِ:

أوَّلُها: للاحتمالِ، ومعنى الاحتمالِ: احتمالُ وقوعِ المُراوَدةِ من جِهتِهنّ يومَ أعتَدَتْ لهنّ مُتّكأً، فلا يُستبعدُ أنْ تكونَ واحدةٌ منهنّ راودَتْه عن نفسِه ساعتَها، فحتّى لو صدَر ذلك من بعضهنّ، فهو صادرٌ - إذَن - من جِهتِهنّ، فأسندَ الضّميرَ إليهنّ؛ لأنّه من جهتهنّ جميعًا، وإنْ لم يكنِ الفعلُ من كُلِّهنّ حصولًا، ووجْهُ ذلك: أنّ المُقرَّ كالفاعِل، فعلى فرْضِ أنّ إحداهنّ فعلتْ، أو بعضَهنّ فعلْن، فالباقياتُ منهنّ أقررنَ ولم يعترِضْن، فصِرْنَ كلُّهنّ بمنزلةِ الفاعِلِ المُباشِر، وحتى على افتراضِ عدمِ ثبوتِ مُراودتِهنّ له أو مراودةِ إحداهنّ له، فقد عرفْنَ جميعُهنّ بمراودةِ امرأةِ العزيز له فجاريْنَها ثمّ أقررْنَها، فكُنَّ بعدمِ اعتراضِهنّ عليها مُقرّاتٍ بما فعلتْ، والمُقرُّ كالفاعل، فصِرنَ كُلُّهنّ بمنزلَتِها في المراوَدة، وعلى هذا التّخريج صحَّ أنْ يُنسَبَ فِعلُ المُراوَدةِ إليهنّ.

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/284.
(2) ابن عطيّة، المُحرَّر الوجيز: 3/253.

ثانيها: للاحتيالِ، ومعنى الاحتيالِ: أنْ يكونَ المَلِكُ قد نَسَبَ إليهنّ المُراوَدةَ استنطاقًا لهنّ بالفاعل الحقيقيِّ، كمن يُحقّقُ مع متورّطٍ ثمّ يَتّهِمُه احتيالًا عليه لاستخراج الحقيقةِ فيقول له فيما يصدرُ منه: لِمَ فعلتَ كذا وكذا؟ فيُجيبه: لم أفعل، بل الّذي فعل ذلك فلانٌ، وهذه الطريقةُ من أسلوبِ الحكيمِ في المُفاتَشَةِ والتّحَرّي، فكذلك هنا نسَبَ إليهنّ المُراوَدةَ ليحملَهنّ ذلك على استدفاعِ هذه العائبةِ عنهنّ بالتّصريح بالفاعلِ الحقيقيِّ وهي امرأةُ العزيز، ليقطعَ الشّكَّ باليقين، وليكونَ هذا دافعًا له في استدعاء امرأةِ العزيز واستجوابِها، فيَستدْعيها لاشتباهٍ عنده بخلافِ ما لو استَدْعاها من غير ذريعةٍ إلى ذلك، إذْ هي امرأةُ العزيز!

ثالثُها: للاعتبارِ، ومعنى الاعتبارِ: اعتبارُ ما حصلَ منهنّ، وهو حضورُهنّ مجلسَ امرأةِ العزيزِ الّتي أعتدتْ لهنّ مُتَكَأً فيه اعتبارُ ذلك مُراودةً حقيقيّةً؛ إذِ المَراوَدةُ والتّحرّشُ كما يكون بالبدن يكونُ كذلك باللّفظِ، وبإفراطِ الحواسّ في المُلاحظةِ والمُشاهدة، لا سيّما إذا كان ذلك عن شهوةٍ وانفلاتٍ، وهذا مُعتبَرٌ تسْميتُه تحرّشًا ومُراوَدةً في عُرفِ القوانين والدّوَل، فلا جرَمَ أنِ اعتبره المَلِكُ كذلك، وعلى أساسِه نسبَ المُراودةَ إليهنّ[1].

بَلاغةُ الكنايةِ في لفْظَةِ: (المُرَاوَدة):

عـبَّرَ عـن طلَبِ إيقاعِ الفاحشةِ بالمراودةِ سِرًّا

المُراودةُ في قوله تعالى: ﴿إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ كنايةٌ عن طلب إيقاعِ الفاحشةِ. وإسنادُ المُراوَدة لهنّ والمراوِدَةُ واحدةٌ منهنّ جريًا على السَّتر، وتوصُّلًا إلى الإقرار بالحقِّ[2].

إيثارُ التَّعبيرِ بالخَطْبِ في جملةِ الاستفهامِ:

لم يقل في السّياق الكريمِ: (ما حالُكُنّ أو شأنُكنّ إذْ راودتُنّ..)،

(1) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 10/126.
(2) المطعني، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 2/131.

سُؤالُ المَلِك عنِ الخطْبِ يدلُّ على اشْتهارِ القضيّةِ وذُيوعِها

وإنّما سأل عنِ الخطْبِ فقال: ﴿مَا خَطْبُكُنَّ﴾، لِلدّلالة بذلك على التَّعريض بهنّ والإلماح لهنّ إلى أنّ أمرهُنَّ شائعٌ معلومٌ؛ لأنّه أمرٌ وقع فيه تَخاطُبٌ كثيرٌ، والأمر إذا كَثُر فيه التّخاطُبُ شاعَ، فضمّنَ سؤالَه لفْظًا يُشْعِرهُنّ بعِلْمِه لئلّا يُوارينَ عليه أو يَكْذِبْن، أو يقعَ منهنّ تضليلٌ له، فدلّ إيثارُ هذا اللّفظِ على نوعِ تحذيرٍ منَ المَلِك لهنّ أنْ يَبْهَتْنَ الحديثَ، أو يُجانِبْنَ الاستقامةَ في الاعتراف.

وللدّلالة على أنّ هذا الأمرَ وقعَ فيه خطابٌ وكثرةُ ترديدٍ، فالاستفهامُ عنِ الخطْبِ كنايةٌ عن علانيةِ الأمرِ وعدمِ خفائِه.

وكذلك فإنّ السّؤالَ عنِ الخَطْبِ هو سؤالٌ عن سببِ الأمر، فهو سؤالٌ عنِ السّبب الّذي أدّى لكيفيّة الحال، فكأنّه بسؤاله عنِ الخطبِ يَستجوِبُهم بما يقتضي الإحاطةَ بتمامِ الأمرِ وكمالِه.

وفيه أيضا الإلماحُ إلى الشّأن الفادحِ والأمر العائبِ؛ لأنّ الخَطْبَ بقرينة السّياقِ مَقولٌ هنا فيما هو مُستهجَنٌ ومُستنكَرٌ.

ومجيءُ المسؤول عنه بصيغةِ المصدرِ (خطْب) دليلٌ على أنّه يَستجوِبُهم في الأصل الثّابتِ للواقعة، الّذي لا إشكالَ يَعتريه، ولا خلْطَ يَشوبُه[1].

فائدةُ الظّرفِ ﴿إِذْ﴾ ومتعلَّقِه:

إيقاعُ التَّحْقيقاتِ على الدِّقّةِ في التّفاصيلِ

﴿إِذْ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِذْ رَاوَدتُّنَّ﴾ ظرفٌ لِما مضَى منَ الزّمان، وهو متعلِّقٌ بـ ﴿خَطْبُكُنَّ﴾؛ لأنّه في معنى الفِعل الماضي، والجملةُ بعده ﴿رَاوَدتُّنَّ﴾ في محلّ جرٍّ مُضافٍ إليه؛ أيْ: ما فعلتُنّ به في ذلك الوقت الّذي راودتنَّه فيه، فَجيءَ بـ ﴿إِذْ﴾ تعليقًا للحادثة الماضيةِ به[2].

(1) الجوهريّ، الصحّاح، وابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (خطب)، والبقاعيّ، نظم الدُّرر: (10/126)، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (خطب).
(2) الخطيب، التّفصيل في الإعراب: 6/300.

دَلالةُ ﴿عَن﴾ في تركيبِ: ﴿عَن نَّفۡسِهِۦۚ﴾:

انْتِهاكُ حُرْمةِ الإنْسانِ ومُجاوَزةُ اخْتِيارِه إثْمٌ عظيمٌ

جاءت ﴿عَن﴾ في قوله تعالى: ﴿رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفۡسِهِۦۚ﴾؛ للاستعلاء المجازيِّ ويقترنُ بها أصلُ معناها في دلالتها على المُجاوَزة، كأنّه قيل: راودتُنَّه على نفسِه؛ أيْ: مُغالبَةً ورغْمًا، لأنّ المُراودَ كأنّه استعلى على إرادةِ المُراوَد حين يُراودُه فكأنّما استعلى على نفسِه، وإنّما عبّرَ بحرف المُجاوزَة ﴿عَن﴾ للدّلالةِ على عدم اكتراثِهنّ برفضِه وعدم رضاه، فكأنّما جاوَزْنَ حُرمَتَه ورِضا نفْسِه بلا مُبالاةٍ وعدمِ اعتبارٍ؛ أيْ: جاوزْنَ نفْسَه وابتعدنَ عن رعايتها بسببِ المراوَدَة، والمجاوزةُ هنا مجازيّةٌ[1].

موقعُ جُملةِ ﴿قُلۡنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾ ممّا قبلَها:

الجوابُ يكونُ على محلِّ السّؤالِ لا فيما خَرجَ عنه

جملةُ: ﴿قُلۡنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾ استئنافٌ بيانيٌّ واقعةٌ جوابًا لسؤالٍ مُقدَّرٍ محذوفٍ، كأنّه قيل: فبماذا رَدَدنَ على المَلِك لمّا سألَهُنّ: ﴿مَا خَطۡبُكُنَّ إِذۡ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفۡسِهِۦۚ﴾، فأُجيبَ بذلك[2].

بَراعةُ الاستِهلالِ في جملةِ: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾:

من حَقِّ المُتّهَمِ أنْ لا يُعارَضَ في دفاعِه عن نفسِه

جملةُ: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ عبارةُ تنزيهٍ ومدح واستبعادٍ للشَّيْن، كجملة: (معاذ اللّه)، وفي افتتاح جوابِهنّ بها براعةُ استهلالٍ تمهيدًا لمضمون الجوابِ بقول: ﴿مَا عَلِمۡنَا عَلَيۡهِ مِن سُوٓءٖۚ﴾، فافتتاحُ الجواب بها مَسوقٌ مَساقَ التّنبيه والتّمهيدِ لِما بعده، ومجيءُ تركيب: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ قبل تركيبِ: ﴿مَا عَلِمۡنَا عَلَيۡهِ مِن سُوٓءٖۚ﴾ كمجيءِ التّخْلية قبل التّحْلية، فـ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ تخليةٌ للأذهان من أدنى ظنٍّ واحتمالٍ مَشِينٍ به في كلّ حالٍ، و﴿مَا عَلِمۡنَا عَلَيۡهِ مِن سُوٓءٖۚ﴾ تحليةٌ للنّفوسِ بتقرير براءته وتثبيتِها في الواقعة محلِّ التّداوُلِ، وهو من حُسْنِ أمانتِهنّ مع إفادةِ عدمِ التّردّدِ منهنّ – طرفةَ عيْنٍ – في تبرئةِ يوسفَ عليه السلام[3].

(1) ابن هشام، أوضح المسالك: 3/40.
(2) صافي، الجدول: 13/6.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/134، والخفاجي، عناية القاضي: 5/174.

تَوجيهُ تركيبِ: ﴿حَٰشَ لِلَّـهِ﴾ في الموضعَيْن:

(حـــاشَ لـلـه) عـبـارةُ تـنـزيـهٍ ومدحٍ واستِبعادٍ لِلشَّيْن

في قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ﴾ يصحُّ إجراءُ (حاشَ) فيها فعلًا ماضيًا مبنيًّا على الفتح المُقدّرِ على الألف المحذوفةِ، ومعناه التّنزيهُ؛ أيْ: بَعُدَ أو تَنَزّه، وفاعلُه الضّميرُ العائدُ على يوسفَ، و﴿لِلَّهِ﴾ اللّامُ فيه للتّعليل، والتّقديرُ: حاشَ يوسفُ عن المَعصيةِ لأجل اللّه أيْ: بَعُدَ وتَنَزّه عنِ المعصيةِ لأجل اللّه. أمّا ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: 31] في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [يوسف: 31]، فيتعذّرُ فيه أن تكون ﴿حَٰشَ﴾ فِعلًا، لتعسُّفِ تأويلِها فعلًا ماضيًا على نحو معنى الفِعليّة في ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ﴾، فتُجرَى اسْمًا للتّنزيه في محل نصبٍ نيابةً عنِ المفعول المطلق، ولامُ ﴿لِلَّهِ﴾ [يوسف: 31] للبيان؛ أيْ: تنزيهًا كائنًا للّه؛ لأنّ غرَضَ قولهنّ ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: 31] في موضع الوُرودِ الأوّل ليس تبرئةَ يوسفَ أو تنزيهَه عن شيء، بلِ المُرادُ تنزيهُ الإله ﷻ تعجُّبًا واستعظامًا لإبداعه سُبحانه في خِلْقةِ يوسفَ، وتمام بهائه وجمالِه، ولذا كان تمهيدًا لقولهنّ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [يوسف: 31]، وأمّا في موضع الورود الثّاني فيصحُّ تأويل ﴿حَٰشَ﴾ على الفعليّة لكون يوسفَ هو المُنَزّهُ، ولذا كانت عبارتُهنّ تمهيدًا لقولهنّ بعده ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾[1].

معنَى اللّامِ المُسنَدةِ إلى اسمِ الجلالةِ:

الـنّـسـوةُ كُـنّ يَـعْـرِفْـنَ الله ويـفْـقَـهـنَ ما يَكرهُه تعالى وما يُسْخِطُه

اللّام في ﴿لِلَّهِ﴾ من قوله تعالى: ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾ بيانيّةٌ، على اعتبارِ أنّ ﴿حَٰشَ﴾ مصدرٌ. فهي اسمٌ للتّنزيه، بمعنى تنزيهًا للّه، أوِ اللّامُ للتّعليل على اعتبار أنّ ﴿حَٰشَ﴾ فعلٌ ماضٍ بمعنى التّنزيه؛ أيْ: تنزّه عنِ السّوء لأجل اللّه، وهذه أظهرُ الوجوه وأخْلاها منَ التّعقيد في هذا التّركيب[2].

(1) ابن هشام، مغني اللّبيب: 2/252: 6/652.
(2) الخطيب، التّفصيل في الإعراب: 6/265.

إيثارُ النَّفْيِ بـ ﴿مَا﴾ خاصّةً في ﴿مَا عَلِمْنَا﴾:

في مَقامِ الاتِّهامِ يُـــؤْتَى بـأبـلَـغِ الألفاظِ وأَوْكَدِها

أوثِرَ النَّفيُ بـ ﴿مَا﴾ دونَ غيرِها من أدوات النَّفي كـ(لم) و(لا)؛ لدلالةِ (ما) على نفي الماضي القريبِ؛ أيْ: نفيِ الحالِ القريبةِ الماضيةِ، والسّياقُ هنا عن واقعةٍ قريبةٍ في حالٍ خاصّةٍ مضَتْ لكنّها ما زالتْ قيدَ التّحقيق، ولذا جاء النَّفيُ بـ ﴿مَا﴾، فقولُه تعالى: ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾؛ أيْ: في حالنا المعهودةِ معه فيما يخصُّ تلك الواقعةَ، إذْ ليس لهنّ حالٌ معه غيرُها، وأمّا النّفيُ بـ (لم)، و(لا) فغيرُ مُتأتٍّ هنا لدخولِ الأداتيْن على المضارعِ، فيُقال: (لا نعلم عليه سوءًا، ولم نعلم عليه سوءًا)، وأمّا (ما) فتدخلُ على الماضي والمضارع، فهي أوسعُ، فإذا دخلتْ على الماضي فلِنفيِ الحالِ الماضيةِ القريبة، وإذا دخلت على المضارع فلِنفْيِ الفعلِ في الحال، ولاتّساعِها كان النَّفيُ بها أوْكدَ، ولذا كثُر اقترانُ مدخولِها المَنْفيّ بـ (مِنْ) الاستغراقيّةِ. وكذلك في مجيءِ النَّفي (ما) إيثارٌ لإجراء الفِعلِ على صيغة الماضي تحقيقًا للفِعلِ المَنْفيِّ وتناسُبًا مع المَقام، إذْ هو في واقعةٍ مُعيَّنةٍ ماضيةٍ، وأمّا النَّفيُ بـ (لم) وإنْ كان يَنفي الماضيَ، بقلبِ المضارع لزمن المُضِيِّ، إلّا أنّه ستتحوّلُ صيغةُ الفعل معه منَ الماضي كما هو في السّياقِ إلى المضارع (لم نعلم)، وقد سبقَ أنّ لمجيءِ الفعل على صيغة الماضي قصدًا يتعلّقُ بالمقام، وأنّ صيغةَ الماضي أقطعُ هنا وأوْكدُ في نفي التّهمة عنه، فضلًا عنْ أنّ (لم) لا تختصُّ بواقعٍ معيَّنٍ في الزّمن الماضي، فصار النَّفيُ بها أقلَّ توكيدًا وذريعةً لتغيير صيغةِ الفعل المنفيِّ في النّظم، وأبعدَ عن موافَقةِ المقامِ في إرادة نفْيِ الحال القريبةِ في الماضي، وكذلك النَّفيُ بـ (لا نعلم) غيرُ سديدٍ؛ لأنّها ستُغيّرُ الفعلَ المنفيَّ في النّظم إلى المضارع، ونفيُها حينئذٍ لن يكونَ له علاقةٌ بالزّمن الماضي الّذي يدورُ حولَه الحِوارُ الحاصلُ[1].

(1) السّامرّائيّ، معاني النّحو: 4/193.

فائدةُ ﴿مِن﴾ في قوله: ﴿مِن سُوٓءٍ﴾:

تَبْرِئَةُ النّسوةِ ليوسفَ تَبْرِئَةٌ عامّةٌ وتامّةٌ

﴿مِن﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ هي (مِنْ) الاستغراقيّةُ، وهي صِلةٌ تُساقُ لتأكيد النَّفْي، ومعنى استغراقِها: إفادتُها لعموم النَّفي وشُموله؛ أيْ: ما علمْنا عليه من سوءٍ أدنى سوءٍ، ولو شيئًا ضئيلًا منَ السّوء، فهو مَنفيٌّ عنه من جميع الوجوه، وفائدةُ ﴿مِن﴾ هنا المبالغةُ في نفْي السّوءِ عنه، وإثباتُ مفهومِ النَّفي من تحقُّقِه بالفضيلةِ البالغةِ والأدبِ العالي[1].

نُكتةُ تَنكيرِ لفْظِ السّوءِ:

النّسوةُ كُنّ ذواتِ عَدْلٍ وحِكمةٍ في شهادَتِهنّ

تنكيرُ لفظِ ﴿سُوٓءٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿مِن سُوٓءٍ﴾، ولم يَقُلْ: (مِنَ السّوء)؛ لإفادة العموم والشّمولِ، فكلُّ خَصْلةٍ من خصالِ السّوءِ مَنفيّةٌ عنه صغُرتْ أم كَبُرتْ[2].

نُكتةُ إيثارِ التركيبِ بنفْيِ السّوء:

إثباتُ المناقِبِ لا يَقْتَضي نَفْيَ المَعايِبِ

جاءت تبرئةُ النّسوةِ ليوسف بنَفْيِ السّوء عنه، لا بإثباتِ الخيرِ له، فلم يَقُلْنَ (ما علمنا عليه إلّا خيرًا)، وإنّما قُلْنَ: ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ ذلك أنّ الأبلغَ في هذا المقامِ هو نفْيُ السّوء من جميع الوجوهِ، لا إثباتُ الخيريّةِ، وذلك من وجهَيْن:

الأوّلُ: لِمُطابقةِ السّؤال مع الجواب، فإنّ سؤالَ المَلِك لهنّ تضمّن إلقاءَ تُهمةٍ، فاقتضى ذلك أن يأتيَ الجوابُ بنفي التّهمة، إذِ المُتّهَمُ مشغولٌ بدفْعِ المعايبِ قبلَ إثباتِ المناقبِ، وهذا من فِقْه المُجيبِ، وهنّ فعلْن ذلك في الجواب، فقد نَفَيْنَ التّهمةَ عن أنفسهنّ بقولهنّ ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾؛ أيْ: نتنزّه عمّا اتُّهِمْنا به، ثم نَفَيْنَ التّهمةَ عن يوسفَ، لئلّا يُظَنّ أنّهنّ يتّهِمْنَ يوسفَ بدفْعِ الاتّهام عن أنفسِهنّ، فنَفَيْنَ عنه كذلك قائلين: ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾.

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/284.
(2) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 10/126.

الوجهُ الثّاني: أنّ إثباتَ المناقبِ لا يقتضي نفيَ المعايب، فقد يُخطئُ الفاضِلُ، وقد يُخفِي عنِ النّاس السّوءَ فلا يُعلَم عنه إلّا الخيرُ، وقد يجمعُ إلى مناقبه سوءًا في خَصلةٍ أو فِعل، لا سيّما في باب معاملة الرِّجال مع النِّساء، ولذا كان نفيُ السّوء عنه من جميع الوجوه - لا سيّما في هذا الباب - هو إثباتٌ للخيرِ له من جميع الوجوه، وليس العكسَ[1].

بَلاغةُ الفصْلِ في: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ﴾:

حُضورُ النّسْوةِ اسْتَلزمَ إحضارَ امرأةِ العزيزِ

جملةُ: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ مستأنفةٌ حكايةً لجوابِ طَرَفٍ آخَرَ متورّطٍ في القضيّة، وهي امرأةُ العزيز، ولذلك فُصِلَتِ الجملةُ عمّا قبلَها، ولم تُوصَل بالعطف، للتّنبيه على وُرودِ جوابيْنِ على سؤال الملِك، جوابِ النّسوة، وجوابِ امرأةِ العزيز، والجوابان مَحكيّان باستقلالٍ وتمايُزٍ. أوِ الجملةُ استئنافٌ بيانيٌّ، كأنّه لمّا ساق جوابَ النّسوةِ سأل سائلٌ: وأين جوابُ امرأةِ العزيز الّتي هي أصلُ القضيّة؟ فسِيقَ جوابُها[2].

سِرُّ التّعبيرِ بلفظِ ﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾:

تَجنُّبُ التّصْريحِ تَكرُّمًا، وتأدُّبًا، وحَياءً

آثرَ التّعبيرُ القرآنيُّ لفْظَ ﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ ولم يُصرّحْ بذِكْر اسمِها، تكرّمًا وحياءً، وتأدّبًا واحترامًا[3] وفي وصْفِها بأنّها امرأةُ العزيز في موضع الإقرار بالذّنبِ إعلاءٌ لشأنِها، إذ لم تمنعْها مكانتُها وعلوُّ قدْرها من أن تعترف بخطئِها.

دَلالةُ استهلالِ الجوابِ بتقديمِ الظّرْفِ:

التّقديمُ بين يدَيِ الاعترافِ بما يُفيدُ القطْعَ بصِحَّتِه

قولُه تعالى: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ مَقولُ قولِ امرأةِ العزيز في جوابها على سؤال المَلِك، واستهلّتْ جوابَها بظرفِ الزّمان

(1) ابن عطيّة، المُحرَّر الوجيز: 3/253.
(2) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 10/126، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/291.
(3) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 10/115.

الحاضرِ ﴿ٱلۡـَٰٔنَ﴾، لإفادة اختصاصِ المُتعلَّقِ بالظّرف وهو الفعلُ ﴿حَصۡحَصَ﴾؛ يعني: اختصَّ الوقتُ الحاضرُ ﴿ٱلۡـَٰٔنَ﴾ بتميُّزِ جانبِ الحقّ من جانب الباطلِ، وكان قبْلَ هذا الوقتَ غيرَ بائنٍ ولا جليٍّ، ويصحُّ أنْ يدلَّ تقديمُ الظّرف على القصْرِ باعتبار أنّه لم يتعيّنِ الحقُّ للمَلِك في هذه القضيّة إلّا الآن، فهو قصرُ تعْيينٍ، إذْ لم تكن براءةُ يوسفَ مُتعيِّنةً في اعتقاد المَلِك قبلَ هذا الوقتِ[1].

إيثارُ لفْظِ ﴿حَصۡحَصَ﴾ على (ظَهَرَ):

الحـقُّ مَـقْـطـوعٌ عـــنِ الـبـاطـلِ بـتـمـامِ ظُـهـورِه وعدمِ التِباسِه

لم يقل في السّياق الكريم: (الآن ظهر الحقّ)، ولا بغيرِه منَ الألفاظِ كـ(بان)، و(بدا)، وإنّما آثَر التّعبيرَ بلفظٍ فريدٍ فذٍّ، وهو ﴿حَصۡحَصَ﴾، للدّلالةِ على شِدّة التّنازُعِ والاختلاطِ الّذي كان بين الحقّ والباطلِ في تلك القضيّة، حتّى خُلِّصَ أحدُهما منَ الآخَر فصار الحقُّ في حِصّة؛ أيْ: في نِصابٍ مُستقلٍّ، والباطلُ في حصّةٍ؛ أيْ كلٌّ منهما صار قِطعةً منفصِلةً عنِ الآخَر بعد أنْ كانا جُملةً باشتباههما واعتراكِهما، ثمّ الدّلالةِ بعد ذلك على ثبوت الحقِّ وتمكّنِه واستقرارِه، بانقطاعه عنِ الباطل، واستئصالِ الباطل عنه، إذْ لا تكونُ الحِصّةُ إلّا بإزالتِها واستئصالِها عن غيرها، وهو ما يُؤذِنُ أيضًا بمعنى القوّة والمُبالغةِ في ظهور الحقِّ وانكشافِ الباطل لِثبوت الحدِّ القاطعِ بينهما[2].

فنُّ الفرائدِ في اختيارِ لفْظِ ﴿حَصۡحَصَ﴾:

نظْمُ القُرآنِ كلِّه فريدٌ

في قوله تعالى: ﴿ٱلۡـَٰٔنَ حَصۡحَصَ ٱلۡحَقُّ﴾ فنُّ الفرائدِ، إذ إنّ لفظةَ ﴿حَصۡحَصَ﴾ فريدةٌ من نوعِها لا نظيرَ لها في قوّة الفصاحةِ[3].

(1) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/354، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/291.
(2) الجوهريّ، الصحّاح: (حصص - ظهر)، وابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (حص - ظهر)، وابن منظور، لسان العرب: (حصص - ظهر)، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/285، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (حصص - ظهر).
(3) عفيف، الشّامل: 2/86.

بَلاغةُ الاستعارةِ في لفْظِ ﴿حَصْحَصَ﴾:

الـحـقّ لـه حـدٌّ ومِعْيارٌ يُضبَطُ ويُـوزَنُ به كي لا يَلْتبِسَ

استعمالُ الحصحصةِ في جانب الحقِّ بجعلِ الحقّ حِصّةً، فيه استعارةٌ تبعيّةٌ، إذ شبّهَ الحقَّ في انكشافه وظهورِه بحِصَصِ الأراضي الّتي تُفصَلُ بالحدود والمَقاييس، وهو من تشبيه المعقولِ بالمحسوسِ، أوِ استعارةٌ تمثيليّةٌ في التّركيب، حيث شبّهَ ثبوتَ الحقّ بظهورِه على الباطل بالأنصِبةِ والحدودِ والحِصَصِ الثّابتة لأعيانِ المُمتلكاتِ كحصص الأراضي في ثبوتِ أحقّيّتِها لأصحابها على مَنْ يدَّعيها ولا يَملِكُها[1].

التّعبير بالرُّباعيِّ المُضاعَفِ وإضافته إلى الحقّ:

الـحقُّ سَهـلٌ في مأخَذِه متينٌ في ثُبُوتِه وتمكُّنِه

لفظُ ﴿حَصْحَصَ﴾ رباعيٌّ مُضاعَفٌ، أصلُه منَ الثّلاثي (حصّ - حصَصَ) وزِيد فيه بالتّضعيف فصار (حصّصَ) بثلاث صاداتٍ متواليةٍ؛ الأُولى: عينُ الفِعل، والثّانية: مزيدةٌ، والثّالثة: لامُ الفعل، ولاستثقالِ توالي ثلاثةِ أمثال، لا سيّما عند الاتّصال بالضمائرِ (حصّصْتُ = حصْصَصْت) حُوِّلَتْ إلى صيغة خفيفةٍ (حصحصت) بإبدال الفاء الثّانية حاءً، ونُكْتةُ هذا التّركيبِ في إسناده إلى الحقّ تظهرُ في ثلاثة أمورٍ:

الأوّلُ: في تضعيف المادّةِ بالزّيادة اللّفظيّةِ فيها، وزيادةُ المَبنَى تُفيد زيادةَ المعنى، فيدلُّ على المبالغةِ والزّيادةِ في إظهار الحقّ وانكشافِه.

الثّاني: في تَكرار المقطعِ الصّوتيِّ (حص - حص) فهو يدلُّ على تَكرار المعنى، فيُصوّرُ أنّ للحقّ جَولاتٍ مُتكرّرةً مع الباطل في هذه القضيّة بين امرأة العزيز ويوسفَ ﷺ حتّى استبدّ الحقُّ بالباطل في النّهاية، فتَكرارُ المقطعِ الصّوتيِّ في اللّفظ يُصوّرُ حركةَ الحقّ المُتواليةَ وكثرةَ ترديدِه بما يدلُّ على تجدّدِه وأنّه نَشِطٌ دائمًا في

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/285.

صراعِه واعتراكِه مع الباطل، وتَكرارُ المقطعِ (حص - حص) يُؤذِنُ بمعنى التّحدّي والعزمِ والتّصميمِ على تحقيق معنى الفِعل، وهذا يُؤذِنُ بمعنى القوّة والشّدّةِ والسّرعةِ في إتمام الانكشافِ والظّهورِ من جميع الوجوه.

الثّالثُ: الجَرْسُ الصّوتيُّ النّاعمُ لمادّة (حصحص) فإنّه برغْم تضعيفِها وتَكرارِ الحروف فيها، إلّا أنّ صوتَ اللّفظ سهلٌ في مأخَذِه نُطْقًا وسَمْعًا، لخِفّة حركاتِ اللّفظ ورقّةِ حروفِه، فتَكرارُ المقطعِ وإنْ كان يُصوّرُ معنى الاحتكاكِ والاصطكاكِ بين الحقّ وضِدّه، إلّا أنّ عذوبةَ اللّفظ وسلاستَه في الإيقاعِ الصّوتيِّ تُشعِرُ بأنّ اعتراكَ الحقّ مع الباطل هو اعتراكٌ بأدْنى مُلابسةٍ، فالحقّ يُغالِبُ الباطلَ بتمكّنٍ وقوّةٍ بالغةٍ تجعلُ إزاحتَه للباطل سَلِسَةً يسيرةً كسلاسةِ لفظِ ﴿حَصْحَصَ﴾ في التّلفّظِ به برغم التّضاعيفِ الّتي فيه[1].

فنُّ (إرسالِ المَثَل) في تركيبِ: ﴿ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾:

قولُه تعالى: ﴿ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ تركيبٌ جرَى مجرَى الأمثالِ في حِكْمَتِها وإحكامِها، فهو مَثَلٌ سائرٌ مُطّرِدٌ في معناه وصالحٌ لترديده في كلّ موقفٍ ومقامٍ يُناسِبُه، كما تُردَّدُ الأمثالُ في كلّ ما يُناسبُها من مجالٍ وحالٍ، وإرسالُ المثلِ من الفنونِ اللّفظيّةِ البديعةِ الّتي تدلُّ على رجاحةِ النّاطِقِ به وتمامِ خبرتِه وحكمتِه الّتي استأهلَ بها أنْ ينطِقَ بالمُختار منَ الألفاظ والتّراكيبِ، فمجيءُ التّركيب على تلك الصّيغةِ شهادةُ مدحٍ لامرأة العزيزِ بالحكمةِ والنّباهةِ[2].

في كلِّ آنٍ يَصحُّ أن يُقالَ (الآن حصحص الحقّ)!

دَلالةُ التّعبيرِ بصيغةِ الماضي في ﴿حَصْحَصَ﴾:

أفاد التّعبيرُ بصيغةِ الماضي في قوله تعالى: ﴿حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ سرعةَ الحقِّ في تحقُّقِه مع سرعة انقضاءِ الباطل وزوالِه، وفي

الحقُّ ثابتٌ في نفسِه ثُبوتَ الماضي في تحقُّقِه

(1) الجوهريّ، الصّحاح: (حصص)، وابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (حص)، وابن منظور، لسان العرب، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (حصص)، وصافي، الجدول: 13/7.
(2) الحمويّ، خزانة الأدب: 1/186.

صيغة الماضي إيماءٌ إلى أنّ الحقّ ثابتٌ في نفسِه ثبوتَ الزّمنِ الماضي في تحقُّقِه. وفي إجراء لفْظِ ﴿حَصْحَصَ﴾ بصيغة الماضي خِفّةٌ لفظيّةٌ صوتيّةٌ، بخلافِ ما لو عبّرَ بصيغة المضارع لكان هناك ثِقَلٌ غيرُ مُستحسَنٍ.

دَلالةُ الجمْعِ بين ظرْفِ الحاضرِ والزّمنِ الماضي:

الحقّ قديمٌ في ثُبوتِه، مُتجدّدٌ في ظهورِه وانْكشافِه

لفظُ ﴿ٱلْـَٔـٰنَ﴾ ظرفٌ للوقت الحاضرِ، وهو متعلَّقٌ بالفعل الماضي في قوله تعالى: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ حَصْحَصَ﴾، والجمعُ بين الظّرفِ الحاضرِ والزّمنِ الماضي، للدّلالةِ على أنّ الحقّ مُتحقِّقٌ سَلَفًا واستمرَّ حُصولُه إلى الوقت الحاضرِ، فالجمعُ بين الزّمانَيْن للدّلالة على اتّصالِهما، أوِ الجمْعُ بين الحاضر والماضي على معنى: أنّه تمّ ظهورُ الحقّ الآن في زمن التّكلُّم الحاضر؛ أيْ: انقضى ظهورُه وتمّ حصولُه، فظرفُ ﴿ٱلْـَٔـٰنَ﴾ في الآية المقصودِ به زمنُ تكلُّم امرأةِ العزيز بقولها: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ لا زمنُ شهادةِ النّسوة واعترافِهنّ بقولهنّ: ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾[1].

بَلاغةُ تَقديمِ المُسنَدِ إليه على المُسنَدِ الفعلِّي:

وُضوحُ الجاني في إقرارِه يُغلِقُ بابَ البَحثِ في القضيّةِ

اسْتَتَمَّتِ امرأةُ العزيز جوابَها ببيان الحقِّ وتفسيرِه الّذي عبّرتْ عنه بقوله: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾، فقالت: ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ بتقديم ضميرِ المُتكلّم على الفعل، وهو تقديمٌ للمُسنَد إليه على المُسْنَد (الفعل)، إقرارًا منها على نفسِها بتعيين ذاتِها بضميرِ ﴿أَنَا۠﴾ لإفادة الاختصاصِ وقصْرِ التّعْيين؛ أيْ: أنا لا غيري راودتُه، ففيه تبرئةٌ للنّسوةِ من مُراودة يوسفَ وقَصْرُ ذلك عليها وحدَها، وفي سوْقِ اعترافِها على هذا التّركيبِ: ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ﴾ مُدافعةٌ لِنسبةِ المُراودةِ إلى النّسوةِ في سؤال المَلِك بقوله: ﴿مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ﴾، وتأكيدٌ لمضمون اعترافِ النّسوة بقولهنّ: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾،

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/285، والقونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/354.

وتقريرٌ له، فإنّ جملةَ ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ يترجّحُ أن تكونَ منهنّ دِفاعًا عن أنفسِهنّ بدفْعِ نِسبةِ المُراوَدة إليهنّ، فهو في معنى (حاش لله أنْ يصدر منّا مراودةٌ ليوسفَ، فنحن لم نفعل ذلك)، وعلى هذا فجُملة ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ في جوابهنّ تبرئةٌ لأنفسهنّ، والجملةُ الثّانيةُ في جوابهنّ ﴿مَا عَلِمۡنَا عَلَيۡهِ مِن سُوٓءٖۚ﴾ تبرئةٌ ليوسفَ، ويكونُ قولُ امرأة العزيز: ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ﴾ إقرارًا ببرائتِهنّ على إقرارهنّ لأنفسهنّ بالبراءةِ في ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[1].

نُكتةُ فصْلِ جُملةِ: ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ﴾ عمّا قبلَها:

جملةُ: ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ﴾ استئنافٌ بيانيٌّ، كأنّه لمّا قالت: ﴿ٱلۡـَٰٔنَ حَصۡحَصَ ٱلۡحَقُّ﴾ سأل سائلٌ: كيف ذلك؟ فقالت: ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ﴾، وجملةُ الاستئنافِ البيانيِّ لا تُوصلُ بالعاطف، ولذلك فُصِلتْ، ويصحُّ أن تكونَ جملةُ: ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ﴾ تعليليّةً لِما قبلَها، في معنى: حصحص الحقُّ الآن بسببِ أنّي أنا الّتي راودْتُه[2].

الإقرارُ الواضحُ دليلٌ على الاختيارِ وعدَمِ الإكراهِ

مَوقعُ جُملةِ ﴿وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ ممّا قبلَه:

جملةُ ﴿وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ معطوفةٌ على جملةِ ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ﴾ انتقالًا منَ الحُكمِ على نفسِها بالذّنْبِ إلى الحُكم على يوسفَ بالبراءة، تتْميمًا للاعترافِ باستيفاءِ طَرَفَيْه، ولذلك وُصِلَتْ مع الجملة قبلَها، لاشتراك الجُملتَيْن واتّصالِهما في حيِّزِ الجوابيّةِ والاعترافِ[3].

شهدتْ له بالصِّدْقِ الكامِلِ كما شهِدَ له السّاقي بذلك من قبلُ

تَوجيهُ التّعبيرِ بلفْظِ ﴿ٱلصَّٰدِقِينَ﴾:

إنّ التّعريفَ في ﴿ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ تعريفُ الجنسِ، لإفادة أنّ يوسفَ عليه السلام واحدٌ منَ الفئةِ الّتي تُعرَف عند النّاسِ بفئةِ الصّادقين، فهو من قَبيلِ الكنايةِ بطريقِ إثباتِ الشّيء بإثبات مَلزومِه، ذلك أنّ وجودَه

هذا الوصفُ يجمعُ بين شرَفِ النّسبةِ وشرَفِ الاتّصافِ الذّاتيِّ

(1) ابن عطيّة، المُحرَّر الوجيز: 3/253، والقونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/354.
(2) الخطيب، التّفصيل في الإعراب: 6/301.
(3) الخطيب، التّفصيل في الإعراب: 6/302.

ضِمنَ الصّادقين يلزمُ عنه أن يكون صادقًا، ولا يلزمُ العكسُ، فقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ استدلالٌ على صِدقِه، فكان وصْفُه بأنّه منَ الصّادقين أبلغُ من وصْفِه بأنّه صادقٌ، فالوصفُ الأوّلُ يجمعُ بين شرفِ النّسبةِ وشرَفِ الاتّصافِ الذّاتيِّ، والوصْفُ الثّاني مقتصِرٌ على الاتّصافِ الذّاتيِّ فقط، فكان الأوّلُ أبلغَ، وهو ما خُتِمَتْ به الفاصلةُ[1]. ويزيدُ المبالغةَ في الوصف صوْغُه على هيئة اسْمِ الفاعل الدّالِّ على عراقَةِ الموصوفِ في الصّدْقِ، واستحكامِ صِفةِ الصّدقِ فيه، مع ثبوتِها فيه ودوامِها صادقًا صدِّيقًا.

بَلاغةُ حشْدِ المُؤكِّداتِ في الاعترافِ:

يُـؤكِّـدُ الإقـرارُ في الجنايةِ بما يَـحْـسِـمُ مـادّةَ النّزاعِ

سيقَ اعترافُ امرأةِ العزيزِ في النّظمِ مَثبوتًا بتأكيداتٍ شتّى، وفائدةُ سياقِه بتأكيداتٍ متعدّدةٍ، لإفادةِ أنّ هذا الاعترافَ قد صدرَ منها عن تمامِ اقتناعٍ وكمالِ اختيارٍ، وقد صدر عنها في لحظةِ صِدْقٍ وندمٍ، ولذا ساقتْه بأتمِّ وجوه الإقرارِ، لإفادة أنّه إقرارٌ مُثَبَّتٌ عن وعْيٍ واختياريّةٍ تامّةٍ، فلا يصحبُه تردّدٌ، ولا تَعتريه شُبهةٌ، ولا يلتبِسُ شيءٌ فيه على أحدٍ، فهو حقُّ اليقين. وأوّلُ هذه المؤكِّدات: تقديمُ ضميرِ المُتكلِّم ﴿أَنَا۠﴾، وتصديرُ شهادتها ليوسفَ بحرف التّأكيد في ﴿وَإِنَّهُۥ﴾ والجملةُ الاسميّةُ، وذِكْرُ المُسنَدِ إليه مرّتيْن، مرّةً بكونِه مُبتدأً، ومرّةً بكونه فاعلَ الفعل، وتأكيدُ الخبرِ باللّام ﴿لَمِنَ﴾، وإلحاقُه بزُمرة الصّادقين، فلم تقل: وإنه لصادق، مُبالغةً في تزكيتِه وتبرئتِه بحسبِ ما ذُكرَ آنفًا[2].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

(حَصْحَصَ) و(ظَهَرَ):

(حَصْحَصَ) يُقالُ في نـوعِ ظُـهـورٍ مخصوصٍ

حصحص: أصلُه منَ الثّلاثي المجرّدِ (حصّ - حصص)، وهو أصلٌ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/263.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/263.

يدلُّ على النّصيب، وعلى وضوحِ الشّيء وتمكّنِه، وعلى ذَهاب الشّيء وقِلّتِه، وعلى معنى الإزالة والقطعِ، ثمّ الظهورِ والانكشافِ، ثمّ الثّبوتِ والاستقرارِ، لأنّ تجزئة الجُملةِ إلى حِصَصٍ وأنصبةٍ يكونُ بقطع أجزاءِ الشّيء وإزالةِ بعضِها من بعض، فإذا انقطعتْ ظهرَ كلُّ جُزءٍ وانكشفَ عن صاحبه، فإذا ظهرَ وانكشفَ حصل التّمكّنُ والثّباتُ والاستقلالُ.

وأمّا (ظهر) فهو يدلُّ على مجرّد الانكشافِ والبُروز، ولكن لا يلزمُ أنْ يكونَ مُجْملًا مع غيره قبلَ ظهورِه، ولا يلزمُ أن يكونَ مغمورًا بما يُخفيه ويُلبِسه، ولا يلزمُ فيه الثّبوتُ والاستقرارُ، وعليه فـ (حصحص) يُقال في نوعِ ظهورٍ مخصوصٍ، وهو ظهورٌ بعد انقطاعٍ من غيره وانكشافٌ من شيءٍ كان يحجُبُه، وأمّا (ظهر) فلا يدلّ على طرَفٍ مواجِهٍ أو ضِدٍّ مُقابِلٍ، أو مُعارضٍ مُدافِعٍ. ولذا آثر لفظَ (حصحص) هنا في ﴿ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾؛ لأنّه أنسبُ بما كان في المُراودَة من مُفاعَلَةٍ ومُدافعةٍ، فجاء بلفظٍ يدلُّ على مُجاذبةٍ بين الحقّ والباطل قبل ظهورِ الحقّ وثُبوتِه، كأنّه قيل: هذا الحقُّ في تلك القضيّة ظهرَ بعد حصحصةٍ وقلقلةٍ وعدْوٍ وتحريكٍ[1].

(1) الجوهريّ، الصحّاح: (حصص - ظهر)، وابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (حص - ظهر)، وابن منظور، لسان العرب، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (حصص - ظهر).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني والعشرون، سورة هود من الآية 115 إلى سورة يوسف الآية 55
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثاني والعشرون، سورة هود من الآية 115 إلى سورة يوسف الآية 55
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 22 ، 812 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-19-7
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 22 : المجلد الثاني والعشرون، سورة هود من الآية 115 إلى سورة يوسف الآية 55.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-19-7
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-3382819 بتاريخ 2024/02/13م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»